جنود إسرائيليون يقتلون فلسطينياً للاشتباه بمحاولته اقتحام نقطة تفتيش

قائد سلاح الجو الإسرائيلي: جاهزون لضرب إيران غداً إن اضطررنا

قائد سلاح الجو الإسرائيلي المقبل تومار بار

الأراضي المحتلة – «وكالات» : اعرب قائد سلاح الجو الإسرائيلي القادم الجنرال تومار بار في مقابلة مع صحيفة «يديعوت احرونوت» الإسرائيلية، عن استعداده لضرب إيران ابتداء من يوم غد إن احتاج الأمر ذلك.

وفي تعليقه حول الاستعدادات الإسرائيلية للضربة قال: «جهزنا أنفسنا بدون أي ميزانية خاصة لذلك»، وحول حرب محتملة مع لبنان قال: «نريد هذه المرة انتصارا واضحا».

وأضاف بار الذي شغل منصب رئيس قسم التخطيطات في الجيش الإسرائيلي، وسيستلم منصبه في أبريل المقبل خلفاً للقائد الحالي عميقام نوريكين، تعليقاً عن احتمال تنفيذ مثل هذه الضربة خلال فترة ولايته: «يجب أن أفترض أنها ستتم بفترة ولايتي، وكتفي باتتا تفهمان ثقل حجم المسؤولية».

وأعرب عن استعداده لمهاجمة إيران ابتداء من يوم غد «إن اضررنا لذلك»، وحين سئل عن إمكانية تدمير المنشآت الأسلحة النووية: «لايوجد وضع نعمل فيه من هناك، على بعد ألف كيلومتر من هنا، ولن أعود إلى المنزل وأقول أنجزت المهمة، نحن لا نبدأ هنا من نقطة الصفر»، وتابع «لقد تجهزنا بمقاتلات إف ٣٥، اشترينا آلاف الصواريخ الاعتراضية لمنظومة القبة الحديدية متعددة الطبقات، أيضاً حين لم تكن ميزانية مخصصة لذلك».

ولا يشك الجنرال بار في أن حرباً ثالثة ستشتعل مع لبنان في حال هاجمت إسرائيل إيران، وقال: «أنا يجب أن أفترض أنه (نصر الله) بشكل أوتوماتيكي سيكون في كل مكان، منذ ٣٠ عاماً وهو ينتظر هذا الأمر، ولا توجد أي طريقة بأن لا يكون هناك، ويجب أن نكون مستعدين بأقصى درجة».

وحول رأيه بشكل المعركة المقبلة مع ميليشيا حزب الله قال: «حرب لبنان الثالثة ستكون قوية بدرجة لا يمكن تصورها، الحديث لا يدور عن زيادة الصوت بنفس جهاز المذياع»، وأضاف «لا توجد إمكانية لأية مقارنة، المعرفة مع حزب الله، كمية الأهداف، القدرة التي بنيت على مدار سنوات بالشؤون الاستخباراتية والقدرة الهجومية، الحرب الإلكترونية، سايبر، أنا يمكنني أن أتحمل مسؤولية كلامي، أيضاً حزب الله، بكل تواضع، لا يمكنه أن يتخيل حجم قوتنا، نحن نريد هذه المرة فوزاً ساحقاً، بفترة أقصر ومع أقل خسائر».

من ناحية أخرى قال الجيش الإسرائيلي إن جنوداً قتلوا بالرصاص سائق سيارة فلسطينيا اشتبهوا في محاولته اقتحام نقطة تفتيش عسكرية بسيارته قرب مستوطنة بالضفة الغربية الثلاثاء.

وأضاف الجيش أن السائق «أسرع بسيارته باتجاه موقع عسكري يديره جنود» بالقرب من ميفو دوتان في الضفة الغربية المحتلة.

وفتح الجنود النار واصطدمت السيارة بمركبة للجيش الإسرائيلي، مما أدى إلى اشتعال النيران في كليهما. وذكر بيان للجيش أنه لم يصب أي جندي.

ووقع الهجوم بالقرب من موقع كمين نصب يوم الخميس الماضي وقتل فيه مسلحون فلسطينيون سائق سيارة إسرائيلياً أثناء مغادرته معهداً دينياً في موقع حومش الاستيطاني السابق.

ووقعت عدة هجمات من فلسطينيين على إسرائيليين في الأسابيع الماضية، ويشكو الفلسطينيون أيضاً من اعتداءات المستوطنين الذين يعتبر المجتمع الدولي إقامتهم في الضفة الغربية غير قانونية.

وقال تور وينسلاند مبعوث الأمم المتحدة للسلام في الشرق الأوسط الأسبوع الماضي إنه يشعر «بالقلق» من تصاعد العنف على الجانبين في الآونة الأخيرة، مشيراً إلى «اضطراب الأوضاع في الوقت الراهن».

وفي غزة، أشادت حركة المقاومة الإسلامية (حماس) بالهجوم الأخير لكنها لم تعلن مسؤوليتها عنها.

البابا فرنسيس: على أوروبا كلها أن تتحمل مسؤولية المهاجرين

بابا الفاتيكان فرنسيس

«وكالات» : قال البابا فرنسيس، أمس الأربعاء، إن «على جميع الدول الأوروبية أن تشترك في تحمل مسؤولية استقبال المهاجرين ومساعدتهم على الاندماج في مجتمعاتها وحث الدول على أن تفتح باب القلب».

وقال فرنسيس في لقائه الأسبوعي العام إنه استطاع أن يلمس «الإنسانية المجروحة» لدى المهاجرين خلال رحلته إلى قبرص واليونان في وقت سابق من الشهر الجاري.

وكان البابا قد جعل من الدفاع عن المهاجرين واللاجئين أحد المحاور الرئيسية في فترة رئاسته للكنيسة الكاثوليكية.

وقال: «استطعت أيضاً أن أرى كيف أن قلة من الدول الأوروبية تتحمل العبء الأكبر من عواقب ظاهرة الهجرة في منطقة البحر المتوسط».

وأضاف «في واقع الأمر هذا يدعو لمسؤولية مشتركة من جانب الجميع لا يمكن لأي بلد أن يتقاعس عنها لأنها من مشاكل الإنسانية».

وتدعو الدول الأمامية في مواجهة مشكلة اللاجئين وهي قبرص وإيطاليا واليونان ومالطا منذ مدة إلى مشاركة الدول الأخرى في تحمل المسؤولية عن المهاجرين من شمال أفريقيا.

وقد وصل إلى إيطاليا هذا العام حوالي 54 ألف مهاجر ارتفاعاً من 30 ألفاً العام الماضي.

وقال فرنسيس: «أنتم بحاجة فقط لفتح باب، باب القلب».

بوتين يلوّح بتدابير عسكرية رداً على تهديد بلاده على خلفية النزاع حول أوكرانيا

لافروف : محادثات أمريكية وأطلسية حول الضمانات الأمنية في يناير

الرئيس الروسي فلاديمير بوتين

«وكالات» : حذّر الرئيس الروسي فلاديمير بوتين الثلاثاء من أن بلاده مستعدة لاتخاذ «خطوات عسكرية» رداً على ممارسات غربية «غير ودية» على خلفية النزاع بشأن أوكرانيا.

وفي أول محادثة هاتفية بينه وبين المستشار الألماني الجديد، دعا بوتين إلى محادثات «جدية» مع حلف شمال الأطلسي حول المقترحات الروسية المتعلقة بضمانات أمنية تطالب بها موسكو، فيما دعا أولاف شولتس إلى «احتواء التصعيد».

ومنذ أسابيع يتّهم الرئيس الروسي الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي بقيادة واشنطن بتأجيج التوترات قرب حدود موسكو، إلا أنه أشار للمرة الأولى الثلاثاء إلى نزاع محتمل.

وقال بوتين خلال اجتماع لمسؤولين في وزارة الدفاع الروسية إنه إذا بقي الغرب على «موقفه العدواني الواضح» ستتخذ روسيا «تدابير عسكرية– تقنية انتقامية مناسبة».

وشدد بوتين على أن روسيا «سترد بقوة على خطوات غير ودية» وأن «لديها كل الحق في ذلك».

منذ منتصف نوفمبر، تحذّر الولايات المتحدة من أن موسكو قد تكون بصدد الإعداد لشن هجوم واسع النطاق ضد أوكرانيا، وقد لوّحت بعقوبات غير مسبوقة قد تفرضها على روسيا.

وتتّهم دول غربية موسكو بحشد مئة ألف جندي قرب حدودها مع شرق أوكرانيا حيث تخوض كييف منذ العام 2014 نزاعاً مع انفصاليين موالين لروسيا.

وتنفي روسيا التخطيط لأي غزو وقد طالبت الولايات المتحدة والحلف الأطلسي بضمانات أمنية ملزمة، كما طالبت التحالف بوقف تمدّده شرقاً.

والأسبوع الماضي أبلغت موسكو الولايات المتحدة والحلف الأطلسي بمطالبها وقالت إنه يتعين على التحالف ألا يضم أعضاء جدداً وألا يقيم أي قواعد عسكرية في جمهوريات سوفياتية سابقة.

والثلاثاء أعرب بوتين عن «قلق بالغ» إزاء نشر صواريخ أمريكية في بولندا ورومانيا، على حد قوله، معتبراً أن هذا الأمر سيمكّن الولايات المتحدة قريباً من إطلاق صواريخ كروز من نوع توماهوك.

وقال الرئيس الروسي «إذا تقدّمت هذه البنى التحتية أكثر، أي إذا نُشرت منظومات صواريخ أمريكية وتابعة للحلف الأطلسي في أوكرانيا، فإن المسافة الزمنية لبلوغها موسكو ستتقلص إلى سبع أو عشر دقائق»، مشيراً إلى ان هذه المسافة الزمنية قد تختصر بشكل أكبر بالأسلحة الفرط صوتية.

لكن على الرغم من تلميحه إلى نزاع، شدد بوتين على أن روسيا تريد تجنّب «إراقة الدماء».

وقال «نريد أن نحل المسائل بالوسائل السياسية والدبلوماسية».

لكن الرئيس الروسي جدد انتقاده للدعم الذي تقدمه واشنطن لأوكرانيا والذي يتضمن تدريب قوات أوكرانية وتخصيص مساعدات لها بـ2,5 مليار دولار.

وقال بوتين إن هذه الممارسات تحصل «على عتبة دارنا».

وأشار بوتين إلى أن موسكو وإن تلقت ضمانات أمنية أمريكية لن تكون مطمئنة لأن «الولايات المتحدة تنسحب بكل سهولة من كل الاتفاقيات الدولية التي تصبح لسبب أو لآخر خارج دائرة اهتمامها».

وجاء في بيان أصدره الكرملين الثلاثاء أن بوتين أبلغ شولتس بـ«تفاصيل» مقترحات قدّمتها روسيا الأسبوع الماضي لواشنطن وحلفائها في حلف شمال الأطلسي، و«أعرب عن أمله بإجراء محادثات جدية حول كل المسائل التي طرحها الجانب الروسي».

وأعلنت المستشارية الألمانية في بيان أن شولتس أعرب خلال الاتصال مع بوتين عن «قلقه إزاء الأوضاع» وشدد على «الضرورة الملحّة لاحتواء التصعيد».

من جانبها أعربت دول الشمال، وبعضها أعضاء في الناتو، الثلاثاء عن «قلقها البالغ» إزاء النشاط العسكري الروسي على أبواب أوكرانيا وأكدت مجددا تمسكها بوحدة أراضي هذا البلد.

وقال وزراء دفاع النروج والسويد والدنمارك وفنلندا وأيسلندا في بيان إن «النشاط العسكري الروسي الأخير، ولا سيما التعزيز العسكري الاستثنائي على طول حدود أوكرانيا، هو تطور مقلق يمكن أن يكون له تأثير مزعزع للاستقرار على بيئتنا الأمنية المشتركة».

من جانبه، اتّهم وزير الدفاع الروسي سيرغي شويغو واشنطن بالتخطيط لـ«استفزازات» في الشرق الأوكراني. وقال إن مرتزقة أمريكيين أدخلوا «احتياطات من مكون كيميائي غير معروف» إلى بلدتين أوكرانيتين تقعان عند الخط الأمامي للحرب الدائرة بين كييف والانفصاليين.

ويحذر الغرب من أن بوتين قد يستخدم أي تحركات في أوكرانيا ذريعة لشن هجوم واسع النطاق.

في الأثناء أعرب الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلنسكي عن خيبة أمله إزاء تلكؤ حلف شمال الأطلسي في تسريع ملف انضمام كييف إلى التحالف.

والثلاثاء قال زيلنسكي خلال اجتماع مع السفراء الأوكرانيين «لن نقبل فرضية أصبحت شائعة للغاية بأن (أوكرانيا ستنضم) إلى الاتحاد الأوروبي في غضون 30 عاماً وإلى الحلف الأطلسي في غضون 50 عاماً».

وتابع «هذا الأمر يثبط عزيمتنا ويبطئنا».

وقال إن أوكرانيا تريد أن تحصل في 2022 من حلف شمال الأطلسي «جدولاً زمنياً بغاية الوضوح» حول احتمالات نيل العضوية.

وعلى الرغم من أن كييف تسعى منذ سنوات للانضمام إلى حلف شمال الأطلسي، إلا أن مسؤولين غربيين أشاروا مراراً إلى أن هذا الأمر غير وارد في المدى القريب.

وتتّهم كييف وحلفاؤها الغربيون موسكو بأنها منخرطة منذ زمن في النزاع الدائر في أوكرانيا، وبأنها ترسل قوات وأسلحة دعماً للانفصاليين في القتال الذي أوقع أكثر من 13 ألف قتيل، ما تنفيه روسيا.

وتحذر موسكو في المقابل بأن كييف أرسلت نصف قواتها إلى منطقة النزاع.

وفي العام 2014 لم يتمكن الجيش الأوكراني من الحؤول دون ضم روسيا شبه جزيرة القرم وسيطرة انفصاليين موالين لموسكو على منطقتين في الشرق الأوكراني.

لكن القوات الأوكرانية أصبحت منذاك أكثر قدرة وتجهيزاً لا سيما بتلقيها طائرات هجومية مسيّرة من تركيا العضو في حلف شمال الأطلسي، وقد أثار نشر هذه الطائرات في أكتوبر غضب بوتين.

من جهة أخرى صرح وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، الأربعاء، أنه ينتظر أن تجرى في يناير أولى المباحثات بين روسيا والولايات المتحدة وروسيا وحلف شمال الأطلسي بشأن الضمانات الأمنية التي طالبت بها موسكو على خلفية الأزمة المتعلقة بأوكرانيا.

وفي مقابلة مع قناة «روسيا اليوم»، قال لافروف: «تم الاتفاق على أن يجرى في بداية العام المقبل اتصال ثنائي بين المفاوضين الروس والأميركيين، جولة أولى».

وأضاف أنه تم اختيار المفاوضين وقبولهم من قبل الطرفين.

وتابع لافروف أن مناقشات بمشاركة حلف شمال الأطلسي (الناتو) ستبدأ في ذلك الوقت «في يناير أيضاً».

وصرحت مساعدة وزير الخارجية الأمريكي لشؤون أوروبا كارين دونفريد، الثلاثاء، أنها تتوقع أن يبدأ الحوار حول أوكرانيا والأمن في أوروبا «في يناير» لكنها أكدت أن بعض مطالب موسكو «غير مقبولة».

وكرر لافروف، الأربعاء، تأكيدات الرئيس فلاديمير بوتين الذي دعا إلى إجراء مناقشات «جادة» وحذر خصومه من محاولة إغراق المفاوضات «في مستنقع».

وقال الوزير الروسي إن «هذه العملية لا يمكن أن تكون أبدية لأن التهديدات تنشأ باستمرار حولنا والبنى التحتية للناتو تقترب من حدودنا»، مؤكداً أنه على الرغم من أن روسيا لا تريد نزاعات إلا أنها مستعدة لاتخاذ خطوات للدفاع عن نفسها.

وأضاف «نأمل ألا ينظر أي شخص آخر إلى النزاعات على أنها سيناريو مرغوب فيه. سنعمل بحزم على ضمان أمننا بتلك الوسائل التي نراها مناسبة».

قدمت روسيا الأسبوع الماضي مشروعين أحدهما موجه للولايات المتحدة والآخر لحلف شمال الأطلسي، يلخصان مطالبها لوقف التصعيد.

وتطالب المقترحات الحلف بعدم التوسع ليشمل أوكرانيا خصوصاً، وبالحد من التعاون العسكري الغربي في أوروبا الشرقية وبلدان الاتحاد السوفياتي السابق.

الرئيس الألماني يفصح عن شكوك إزاء قانون لإعادة المحاكمات في جرائم القتل

الرئيس الألماني فرانك-فالتر شتاينماير

برلين – «وكالات» : أعرب الرئيس الألماني فرانك–فالتر شتاينماير عن شكوكه إزاء قانون أقره البرلمان الاتحادي (البوندستاج) ومجلس الولايات (البوندسرات) لإعادة المحاكمات الجنائية في الجرائم الأكثر خطورة.

وأعلن مكتب الرئيس أمس الأربعاء أنه رغم توقيع الرئيس على القانون الذي يعدل نظام الإجراءات الجنائية، فإنه يقترح في الوقت نفسه إعادة النظر فيه في البرلمان الاتحادي.

وكتب شتاينماير إلى رئيسة البوندستاج، بيربل باس، والمستشار الاتحادي، أولاف شولتس، ورئيس البوندسرات، بودو راميلوف: «في ضوء المخاوف الدستورية الكبيرة، أحث على إخضاع القانون لمراجعة ومشاورة برلمانية جديدة».

وبموجب التعديل الجديد، سيصبح من الممكن في المستقبل إعادة فتح المحاكمات الجنائية بالنسبة لأخطر الجرائم مثل القتل والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية، حتى لو انتهت سابقاً بالبراءة. الشرط المسبق لذلك هو وجود دليل جديد قد يدين الشخص الذي تم تبرئته.

ويمكن أن تظهر معلومات إدانة جديدة من خلال طرق تحقيق جديدة والتقدم في الطب الشرعي الرقمي.

وبحسب المكتب الرئاسي، كتب شتاينماير في رسالته أن التعديل ينطوي على مسائل دستورية مثار جدل في أحكام القضاء والمراجع القانونية، مضيفاً أنه يرى أن «بعض هذه الشكوك على الأقل تأكدت بعد مناقشات مفصلة مع خبراء في القانون الدستوري والجنائي»، مشيراً إلى أن هناك لذلك مخاوف، لأنه لا ينبغي معاقبة أي شخص عدة مرات على نفس الفعل، موضحاً أن هذا المعيار في القانون الأساسي (الدستور الألماني) يحمي أيضاً من أي ملاحقة جنائية أخرى بعد التبرئة أو التعليق القضائي للإجراءات.

وأضاف الرئيس في الخطاب أنه من المشكوك فيه أيضاً ما إذا كان القانون متوافقاً مع ما يسمى بحظر رجعية الأثر، وكتب: «مع التوسع في أسباب إعادة المحاكمة، في قضايا القتل أو الإبادة الجماعية أو الجرائم ضد الإنسانية أو جرائم الحرب، ضد شخص ما، سيُجرى التشكيك في أحكام البراءة بأثر رجعي... قد يرى من تم تبرئتهم أنفسهم في المستقبل أن براءتهم ستصبح لاحقاً في طي النسيان».

«الأمم المتحدة» : 13 واقعة اغتصاب أثناء احتجاجات السودان

«وكالات» : قال مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الثلاثاء إنه تلقى تقارير عن تعرض 13 امرأة وفتاة لاغتصاب فردي وجماعي من قبل قوات الأمن خلال احتجاجات في السودان يوم الأحد، بينما أفاد أطباء من المعارضة بمقتل شخص ثان.

واجتذبت مظاهرة الأحد مئات الألوف من الناس إلى العاصمة الخرطوم للاحتجاج على الانقلاب العسكري في 25 أكتوبر والاتفاق المبرم يوم 21 نوفمبر لإعادة رئيس الوزراء عبد الله حمدوك إلى منصبه.

واحتشد المتظاهرون عند القصر الرئاسي حيث حاولوا الاعتصام قبل تفريقهم في مساء ذلك اليوم.

ولم يرد مسؤولون من قوات الأمن السودانية، اتصلت بهم رويترز، على طلب للتعليق حتى الآن.

وقالت ليز ثروسيل المتحدثة باسم مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في إفادة صحفية إن المكتب تلقى تقارير عن 13 واقعة اغتصاب فردي وجماعي بالإضافة إلى تقارير عن تحرش قوات الأمن جنسياً بالنساء أثناء محاولتهن الفرار. ولم تذكر تفاصيل الاغتصاب المزعوم أو الاغتصاب الجماعي.